

زبدۃ الأصول

[70] منهما بيده أو صب على محل الوضوء بهما أو ارتمس فيهما ، وإن كان له ماء آخر أو امكن التفريغ في طرف آخر ، ومع ذلك تَوْضُأً أو اغتسل منهما فالأقوى أيضا البطلان . فإنه لا يمكن الموافقة على ما افاده بوجه ، ولا يمكن أن يذكر لما افاده وجه ، سوى دعوى صدق التصرف في الاناء على الوضوء منها ولو بالاغتراف ، فيكون منهيًا عنه فلا يمكن أن يقع مصداقًا للمأمور به ، فلا مناص عن البناء على البطلان في جميع الفروض . وهو توهم غير صحيح إذ الوضوء منها بالاغتراف لا ينطبق عليه العنوان المنهى عنه إذ المأمور به هو صب الماء على الوجه واليدين وهو ليس تصرفًا فيها والمنهى عنه هو اخذ الماء من تلك الأواني ومع تعدد الوجود والفرض عدم سراية الحكم من متعلقه إلى مقارناته ولوازمه الاتفاقية لأوجه لأعمال قاعدة اجتماع الأمر والنهي ، بل المتعين الرجوع إلى قاعدة باب التزاحم . التنبيه السادس افاد المحقق النائيني (ره) أنه إذا كان خطاب الأهم استمرارياً فقد يكون العلم به قبل الشروع في امتثال خطاب المهم ، وقد يكون بعد الشروع فيه ، وإن كان قبل الشروع فتدور صحة خطاب المهم ابتداءً واستدامة مدار القول بالترتب ، وإن كان بعده وكان الواجب مما لا يحرم قطعه فكذا ، وأما أن كان مما يحرم قطعه كما إذا علم بتنجس المسجد بعد الشروع في الصلاة الفريضة ، فلا يتوقف بقاء خطاب المهم على القول بالترتب إذ إزالة النجاسة إنما كانت أهم من الصلاة لاجل فوريتها وسعة وقت الصلاة فإذا شرع فيها وحرم قطعها على الفرض لم يبق موجب لتقدم خطاب الإزالة على خطابها فلا يتحقق حينئذ عصيان خطاب الإزالة ليكون الأمر باتمام الصلاة متوقفاً على جواز الترتب فالأمر باتمامها يكون متقدماً على الخطاب الإزالة لا محالة .
